مكنة الزراعة في جمهورية المانيا الديمقراطية

تحتفل جمهوريه المانيا الديمقراطيه حزبا وحكومه وشعبا ، والانسانيه التقدميه في كل مكان من العالم بالذكرى الثلاثين لتاسيس جمهوريه المانيا الديمقراطيه ، والمصادفه ٧ اوكتوبر — تشرين الاول عام ١٩٤٩ .

ثلاثون عاماً على قيام جمهورية المانيا الديمقراطية

وتجدر الاشارة هنا ، بأن هذه الدولة الفتية ، قد قامت على انقاض الرايخ الثالث الذي أعلن استسلامه للحلفاء في ٩ / مايو — أيار عام ١٩٤٥ .. تلك الحرب التي خسرت فيها البشرية ٥٥ مليون قتيل، ٢٨ مليون مشوه و ٩٠ مليون جريح .. في الوقت الذي جلبت فيه للمنتفعين من الحرب ٦٠ — ٧٠ مليار مارك للاحتكارات الالمانية ، ١٢٣ مليار مارك لاحتكارات الولايات المتحدة الامريكية .. ولقد تحمل الشعب الالماني عبئا ثقيلا ، أثقل كاهله من جراء السياسة الامبريالية العاشية للرايخ الثالث ..

لقد تكرس تقسيم المانيا من خلال حبك المؤامرة الامبريالية من قبل القوات الامريكية والفرنسية والبريطانية وغيرها ، التي تواجدت وما زالت في مناطق الاحتلال الغربية الثلاث ، عبر نفخ الروح في بقايا السلطة الامبريالية الالمانية المحطمة في تلك المناطق بالذات ، وافساح المجال أمام عودة القاعدة الاقتصادية — السياسية للبرجوازية الالمانية العسكرية — العاشية ، ضاربة بعرض الحائط نصوص معاهدة بوتسدام المشهورة .. في الوقت الذي أقدمت فيه الطبقة العاملة وكافة القوى الديمقراطية والمعادية للعاشية في منطقة التواجد السوفياتية على انتزاع ملكية المصانع العسكرية العائدة الى مجرمي الحرب والمنازين واحتكارات الصناعة الحربية والاحتكارات الامبريالية الكبرى ، واقدمت كذلك على نزع السلطة من كل من تحمل المسؤولية في شن الحروب العدوانية .. توافقت هذه الانجازات الثورية في هذه الظروف المساعدة على اجراء أول اصلاح زراعي ديمقراطي كبير في تاريخ المانيا ، تم خلاله تسليم الاراضي للفلاحين ، وللعمال الزراعيين الذين ذاقوا القهر الطبقي ، والاستغلال الاقتصادي في ظل قوانين وشرائع المنازين الحاقدة ...

ومما ساعد على استمرارية هذه الانجازات ، تنفيذ الاتفاقات الدولية التي كانت قد ابرمت بين دول الحلفاء في يالطا — طهران — بوتسدام — لندن وغيرها ، والتي نصت بكل وضوح على ضرورة المباشرة باستئصال الافكار العاشلة العسكرية والانتقامية والشوفينية من أدمغة وأفئدة المواطن الالماني ، وحل الحزب النازي ومنظماته وتحريمها ، وتحريم الدعاية للحرب والنازية .. ولقد عمل الحزب الاشتراكي الالماني الموحد والذي يقف على راس جبهة وطنية تشترك بها اربعة أحزاب فرعية اخرى ، على خلق واقع مادي جديد ، قادر على تخطي المحن والجرائم الدولية التي اقترفتها أيدي النازيين .

لطالما نادى الاتحاد السوفياتي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، بضرورة خلق دولة المانية متحدة تسودها الديمقراطية ، والبعيدة كل البعد عن ما تركته بصمات التاريخ النازي .. الا ان الدول الامبريالية، وفي مقدمتها الامبريالية الاميركية ضربت بعرض الحائط هذا التوجه الديمقراطي ، دافعة بترميم السلطة البائدة ، مكرسة بذلك الانقسام بين شطري المانيا ، ومعلنة عن قيام جمهورية المانيا الاتحادية في سبتمبر ٢ أيلول عام ١٩٤٩ ..

هذا مما دفع بالاعلان عن تاسيس جمهورية المانيا الديمقراطية بعد شهر من ذلك ، أي بتاريخ ٩ أكتوبر /تشرين الاول عام ١٩٤٩ .. ولقد نهضت حركة التطور لجمهورية المانيا الديمقراطية بوتائر أسرع، رغم كل ما حاكته الامبريالية من مؤامرات ومحاولات استهدفت تقويض النظام الاشتراكي الجديد في المنطقة الشرقية ، مستخدمة في سبيل ذلك ، كل الوسائل — الايديولوجية ، السياسية ، العسكرية والاقتصادية — .. ولقد كانت وما تزال مدينة برلين المشتركة مدخلا ومحطة للتخريب والتضليل ، تبث سمومه الامبريالية الحاقدة ..

ان من أهم الدروس المستفادة ، والتجربة الخلاقة لتاسيس جمهورية المانيا الديمقراطية ، تفاقم أزمة الرأسمالية العدوانية ، وانهيار النظام الامبريالي العاشي الالماني اولا .. ثانيا ، ردم حفرة العنصرية والعاشية والنازية في أوروبا ، والتي كادت تهدد كيان وسيادة الدولة الاشتراكية الاولى وليس فحسب ، بل واستقلالية العديد من دول العالم .. ثالثا : استرداد المنظومة الاشتراكية لالمانيا ، وفتح المجال واسعا أمام تطور الشعب الالماني في مسيرة تطوره الاشتراكي .. رابعا : بتاسيس جمهورية المانيا الديمقراطية انسحبت رقعة المعاداة للامبريالية ، واضافت للشعوب المناضلة في سبيل تحريرها وتقدمها الاجتماعي أصدقاء أمميين جدد .

هذه المعاني ما زالت تنعكس في كافة أنحاء العالم والمتمثلة بالنشاطات والفعالية العالمية لمستوى التطور الحاصل في اطار هذه الجمهورية الاشتراكية ، وفي اطار تأثيرها المتنامي في السياسة الدولية ..

فان كون جمهورية المانيا الديمقراطية تنتهج الماركسية — اللينينية في سياستها الداخلية والخارجية فلقد اعتمدت الملكية الجماعية لوسائل الانتاج ، والادارة والتخطيط الحكومية المركزية .. وتتكون الملكية الاشتراكية من ملكية الشعب والملكية التعاونية لجماعات الشغيلة من ملكية المنظمات الاجتماعية للمواطنين .. وتشكل الصناعات الثقيلة والوسطى والخفيفة عماد هذا التطور الممكنك — الاتي .. ففي جمهورية المانيا الديمقراطية ٦٤٨. مؤسسة صناعية، يعمل فيها ٣ر١ مليونا من الشغيلة ، (عدد سكان الجمهورية حسب احصاء ١٩٧٧ ، بلغ ١٦ر٧٦ مليون نسمة .. هكذا ازدادت قيمة الانتاج الصناعي ، ففي كل يوم عمل من ٦٨. مليون مارك في عام ١٩٨٠ أكثر من ١٢٠٠ مليون مارك — أي بنسبة ١٨٤ بالمئة عما كانت عليه عام ١٩٧٠ .. هذه الارقام كفيلة باعطاء مدى تصاعد وتائر التطور الاقتصادي الاشتراكي في الجمهورية ..

تطور اقتصادي متصاعد

وسيزداد الدخل القومي عام ١٩٨٠ الى نسبة ٦٦ بالمئة مقارنة مع ما كان عليه في عام ١٩٧٠ .. هذا الازدياد المستمر في الدخل القومي يشكل دليلا قاطعا على تطور الاقتصاد بصورة ثابتة ودون أزمات ، ذلك التطور الذي لا يخدم أي هدف اخر سوى زيادة الرخاء والرفاهية للشغيلة وعموم الشعب ، اضافة الى تحسين نوعية الانتاج وتحديثه ، وخلق المقدمة المادية لتدشين فروع اقتصادية واجتماعية جديدة ..

جمهورية المانيا الديمقراطية احد أعضاء مجلس التعاضد الاقتصادي منذ عام ١٩٥٠ ، حيث تقوم بكافة مهماتها المبرمجة حسب البرامج والمشاريع المشتركة التي تضمها مجموعة مجلس التعاضد الاقتصادي .. هذا ، مما وفر لاعضاء هذا المجلس ، بما فيهم جمهورية المانيا الديمقراطية ، نموا في دخلها القومي بمقدار ٥١ بالمئة ، بينما كانت الزيادة في بلدان السوق الاوروبية المشتركة ٢٠ بالمئة فقط ، وحققت بلدان هذا المجلس عام ١٩٧٣ ويترد في نمو الانتاج السلعي — الصناعي بمقدار ٦ر١ بالمئة ، فيما لم تتعد الوتيرة هذه ٢٠ بالمئة في بلدان السوق الاوروبية المشتركة .. ان هذه المشاريع المشتركة و « البرنامج المركب بشأن متابعة تعميق واستكمال التعاون وتطوير التكامل الاقتصادي الاشتراكي » الذي أقر عام ١٩٧١ من قبل اجتماع مجلس التعاضد الاقتصادي ، لتشكل الجزء الاعظم من الخطط الخمسية لبلدان المنظومة الاشتراكية ، حيث يجري التنسيق بينها ، واستكمال ضروريات التطور كل منها من قبل الاخرى .. وتجسد جمهورية المانيا الديمقراطية ، مبدأ الاممية البروليتارية بالتزامها بالخطط ومجموعة الفعاليات التي تمارسها جنبا الى جنب مع بقية هذه المنظومة ، وبلدان العالم الثالث ..

النضال من اجل التضامن والسلم

أما على صعيد الفعاليات والسياسات الخارجية التي تمارسها جمهورية المانيا الديمقراطية حكومة وحزبا فتمتد بجذورها ومدى انتشارها لكافة قضايا الصراع والمشاكل الدولية .. ولقد وضع الحزب الاشتراكي الالماني الموحد أهدافا بارزة كبرى ، للعمل على تحقيقها في هذا المجال ، فأهمها (من تقرير اللجنة المركزية الى المؤتمر التاسع للحزب في مايو / أيار ١٩٧٦ م) .

أولا — التثبيت الدائم للترابط مع المنظومة الاشتراكية ، وفي مقدمتها الاتحاد السوفياتي ، ومواصلة تقارب الامم والدول الاشتراكية .

ثانيا — النضال المعادي للامبريالية مع كافة الشعوب المناضلة في سبيل التحرر الوطني والاجتماعي .. والدعم النشط للقوى التقدمية والثورية في العالم انطلاقا من روح الاممية البروليتارية ..

ثالثا — العمل المثابر من أجل توطيد السلام والامن في أوروبا وفي العالم .. العمل على تعزيز واستقرار نتائج سياسة التعايش السلمي بين دول ذات انظمة اجتماعية متباينة في النضال ضد جميع أعدائها .. اكمال الانفراج العسكري بالتطابق مع مصالح جميع الشعوب ..

وتعتبر جمهورية المانيا الديمقراطية قضية النضال من أجل السلم والاستقرار في أوروبا خاصة ، والعالم أجمع ، شرطا أساسيا للتقدم الاجتماعي وتعميق حتمية انتصار الاشتراكية وتوسيع رقعتها .. ومن أولويات هذه القضايا الملحة درء خطر نشوب حرب عالمية نووية ، والانتقال من مرحلة الانفراج السياسي في العلاقات بين الدول ذات الانظمة الاقتصادية — الاجتماعية المتباينة الى الانفراج على الصعيد العسكري .. وتعمل جمهورية المانيا الديمقراطية وبنشاط في اطار معاهدة وارسو ، والتي تنتمي الى عضويتها ومنذ تأسيسها في مايو / أيار عام ١٩٥٥ ، وذلك من أجل الدفاع المشترك عن مكتسبات وانجازات الاشتراكية ومن أجل تنسيق وثيق لمهام السياسة الخارجية ولصالح جميع شعوب ودول المنظومة الاشتراكية ..

ان تلك الفعاليات التي أبدتها جمهورية المانيا الديمقراطية على صعيد المؤتمرات والندوات الدولية الهادفة لتحقيق السلم والاستقرار العالمي ، ووضع حد للضغوطات الامبريالية وأدواتها ، ونصرة حركات التحرر العالمية واستقلالية وازدهار الدول النامية .. ومن أبرز هذه النشاطات توقيع أكثر من سبعون معاهدة واتفاقية على اختلافها ما بعد الوثيقة الختامية لمؤتمر الامن والتعاون الاوروبي في هلسنكي عام ١٩٧٥ ..

لطالما وقفت جمهورية المانيا الديمقراطية بجانب الشعوب المقاتلة من أجل تحريرها واستقلالها ، وأكبر مثال على ذلك ، وقوفها لجانب حركة المقاومة الفلسطينية والشعب الفلسطيني في نضاله من أجل التحرير والعودة عبر المساعدات المادية والثقافية والمعنوية .. كذلك وقوفها مع الشعوب المناضلة ضد كل أنواع الاستعمار القديم والجديد منه ، وكل أشكال التفرقة العنصرية وسياسة التمييز العنصري والعاشية .

لا شك أن كل هذه الانجازات الاشتراكية الكبيرة وحيويتها على الارض الالمانية ، أي في البلد الذي ولد وترعرع فيه ماركس وانجلس قد أثبتت ديمومتها وفعاليتها .. ان جمهورية المانيا الديمقراطية هي حصيلة وتتويج للنضال المليء بالتضحيات الذي استغرق عشرات السنين .. ولا شك في انه ما تزال أمام الحزب وجبهته الوطنية مهام كثيرة وكبيرة لتلبية المطالب والاحتياجات المادية المتسارعة والمتعددة من أجل توفير وتحقيق السعادة والرفاهية الاجتماعية لعموم الشغيلة في جمهورية المانيا الديمقراطية .

معمل طاقة نووي في المانيا الديمقراطية